قراءات المرصد الوطني للإجرام

وحدة اليقظة الاستراتيجية

ملخص تنفيذي

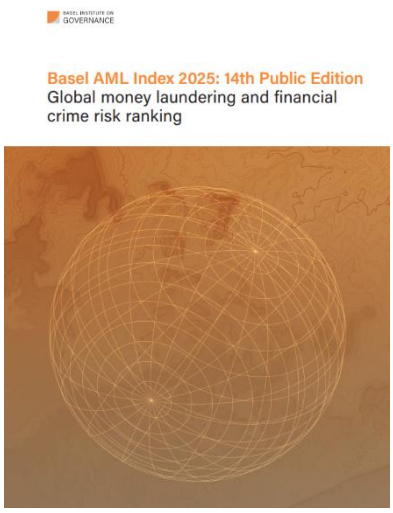

يبرز تقرير **Basel AML Index 2025** أن متوسط المخاطر العالمي لم يشهد تغيرا كبيرا ما يعك س حالة توازن بين توسع الأطر القانونية والتنظيمية من جهة، وتسارع تطور أساليب الجريمة المالية وتعقدها من جهة أخرى. ويكشف هذا الاستقرار النسبي أن جهود مكافحة غسل الأموال لا تزال في الغالب تواكب الظاهرة بدل أن تستبقها خاصة في ظل تنامي استخدام الأصول الافتراضية والأدوات الرقمية العابرة للحدود.

ويظهر التحليل أن خريطة المخاطر العالمية تتجه نحو انجراف بطيء نحو الوسط حيث تقلصت الفجوة بين الدول عالية المخاطر والدول منخفضة المخاطر نتيجة تحسن نسبي في بعض الدول الهشة مقابل تراجع تدريجي في أداء بعض الأنظمة التي كانت تعد قوية مؤسسيا. ويؤكد هذا المعطى أن التفوق في مجال مكافحة غسل الأموال ليس وضعا ثابتا بل يتطلب تحديثا مستمرا للأطر الرقابية وتعزيزا دائما لقدرات الإنفاذ.

ويكشف تفكيك المجالات الخمسة للمؤشر أن التحسن في جودة أطر AML/CFT يظل محدود الأثر إذا لم يواكب بتعزيز الشفافية المالية وضمان استقلال القضاء وتحسين المساءلة العامة، وبعد التدهور المسجل في مجال الشفافية المالية والمعايير أبرز مصدر قلق نظرا لما يتيحه تفاوت المعايير الضريبية من بيئات تمكينية لغسل الأموال حتى داخل الدول ذات الامتثال التشريعي المرتفع.

ويؤكد التقرير أن الترتيب العالمي لا ينبغي قراءته كتصنيف تنافسي، بل كأداة تشخيصية لقياس قابلية الدول للتعرض للمخاطر وقدرتها المؤسسية على مواجهتها. وتفرض الكثافة الكبيرة للدول داخل الفئة المتوسطة الانتقال من التركيز على سن القوانين إلى تعميق جودة التنفيذ وتعزيز التنسيق المؤسسي، كما تبرز الحاجة إلى مقاربات قائمة على التناسب وتقييمات سياقية دقيقة بدل الاعتماد على الدرجة الإجمالية وحدها في قرارات الامتثال أو إدارة المخاطر

1. النتائج الرئيسية لسنة 2025

تعكس النتائج الرئيسية لتقرير **Basel AML Index 2025** تحسنا طفيفا في المتوسط العالمي للمؤشر من 5.30 إلى 5.28، غير أن هذا التطور لا ينبغي تأويله بوصفه دليلا على نجاح المنظومة الدولية لمكافحة غسل الأموال بل باعتباره تعبيرا عن توازن طفيف بين مسارين متعارضين، يتمثل الأول في توسع الأطر القانونية والتنظيمية وتراكم الخبرات المؤسسية في عدد من الدول، فيما يتمثل الثاني في تسارع تطور أساليب الجريمة المالية وتعقد بنيتها التقنية والتنظيمية. ويكشف استقرار المتوسط العالمي، بدل تراجعه ، أن الجهود المبذولة ما تزال في الغالب تلاحق الظاهرة أكثر مما تستبقها خاصة في ظل الانتشار المتزايد للأصول الافتراضية والاعتماد المتنامي على أدوات رقمية يصعب إخضاعها لمنطق الرقابة التقليدية.

ويشير التقرير إلى أن أكثر من نصف الدول المدرجة حسنت درجاتها وهو مؤشر يبدو إيجابيا في ظاهره، غير أن القراءة المتأنية تفرض التنبيه إلى أن جزءا مهما من هذا التحسن يرتبط بإصلاحات شكلية أو جزئية في الإطار القانوني، ولا يعكس بالضرورة تحسنا ملموسا في فعالية التنفيذ. وتؤكد في المقابل نسبة 43% من الدول التي سجلت تراجعا في درجاتها أن الاتجاه العام ليس خطيا وأن منظومة مكافحة غسل الأموال تعاني من تفاوت واضح في القدرة على التكيف مع التحديات الجديدة، خاصة في الدول التي تواجه ضغوطا اقتصادية أو سياسية تقلل من أولوية الإصلاحات المؤسسية.

ويعكس التحسن المحدود في جودة أطر AML/CFT/CPF استمرار التركيز الدولي على الامتثال الفني لتوصياتFATF ، غير أن هذا التركيز يكشف في الوقت ذاته عن حدوده عندما لا يرفق بتعزيز فعلي لقدرات إنفاذ القانون وضمان استقلال القضاء، وتحقيق تكامل حقيقي بين قواعد البيانات الوطنية. ويخفي التراجع الطفيف في مخاطر الفساد والاحتيال تباينات كبيرة بين الدول حيث تسجل بعض الأنظمة تقدما ملموسا في الشفافية والمساءلة، بينما تظل أنظمة أخرى عالقة في أنماط فساد بنيوي يصعب تفكيكها عبر إصلاحات تقنية فقط.

وتشير النتائج بوضوح إلى أن أخطر مظاهر التدهور تمس مجال الشفافية المالية والمعايير باعتباره يشكل البنية التحتية الأساسية لأي منظومة فعالة لمكافحة غسل الأموال، ويؤدي ضعف الشفافية في ما يخص تفاوت المعايير الضريبية واستمرار وجود ملاذات للسرية المالية إلى خلق بيئة تمكينية لغسل الأموال حتى داخل الدول التي تتوفر على تشريعات متقدمة. ويعني ذلك أن تحقيق امتثال مرتفع لتوصيات FATF لا يكفي وحده لتقليص المخاطر إذا لم تعالج جذور السرية المالية والتلاعب بالهياكل القانونية للشركات.

كما تبرز النتائج على المستوى الإقليمي إعادة تشكل تدريجية في خريطة المخاطر العالمية، بحيث لم تعد مناطق بعينها تحتكر فئة المخاطر المرتفعة بل باتت التحديات موزعة بشكل أكثر تداخلا، حيث تسجل

إفريقيا جنوب الصحراء تحسنا لافتا في عدد من دولها في الوقت الذي تظهر فيه بوادر تراجع داخل بعض الاقتصادات المتقدمة، وتؤكد هذه المفارقة أن العامل الحاسم في تفسير مستويات المخاطر ليس مستوى الدخل بل الإرادة السياسية ونوعية الحوكمة وقدرة الدولة على تحويل الالتزامات الدولية إلى سياسات عمومية فعالة ومستمرة.

2. منهجية تقرير Basel AML Index 2025

تعكس المنهجية المعتمدة في مؤشر بازل لسنة 2025 تطورا واضحا في التفكير حول كيفية قياس مخاطر غسل الأموال بوصفها ظاهرة مركبة تتجاوز حدود الإحصاء الجنائي التقليدي، فاختيار 17 مؤشرا موزعة على خمسة مجالات لا يهدف إلى إنتاج قياس دقيق لحجم غسل الأموال وهو أمر يعترف التقرير باستحالته، بل إلى بناء صورة عن قابلية الدولة للتعرض لهذه الظاهرة وقدرتها المؤسسية على مقاومتها. وبهذا المعنى ينتقل المؤشر من منطق القياس الكمي للجرائم إلى منطق تقييم الهشاشة البنيوية.

ويعكس الوزن الكبير الممنوح لجودة إطار AML/CFT/CPF مركزية توصيات FATF باعتبارها المرجعية العالمية، غير أن هذا الاختيار يحمل في طياته إشكالا بنيويا يتمثل في أن الامتثال الفني للتوصيات قد لا يوازي بالضرورة فعالية حقيقية على مستوى التنفيذ، فالدولة قد تتوفر على ترسانة قانونية متقدمة لكنها تعاني من ضعف استقلال القضاء أو من محدودية قدرات أجهزة التحقيق والمتابعة ما يجعل الأثر العملي للإصلاحات محدودا. ولهذا الغرض يدمج المؤشر مؤشرات فرعية تتعلق بالفساد وسيادة القانون وحرية الإعلام، باعتبارها عوامل مفسرة للفجوة بين النص والتطبيق.

مكا يعكس اعتماد منهج الترجيح الخبير إدراكا بأن مخاطر غسل الأموال لا يمكن اختزالها في معادلات رياضية محضة، فالمعرفة المتخصصة والخبرة الميدانية وفهم السياقات الإقليمية تظل ضرورية لتقدير الأهمية النسبية لكل مؤشر.

هذا ويمثل إدخال تصنيف ثلاثي جديد للمخاطر باستخدام Jenks natural breaks تحولا كبيرا في فلسفة المؤشر فبدل فرض حدود اعتباطية بين الفئات، يتم اعتماد توزيع إحصائي يعكس الأنماط الطبيعية للبيانات، حيث يعزز الدقة التحليلية لكنه في الوقت ذاته يرسخ فكرة أن المخاطر نسبية وليست مطلقة وأن الانتقال من فئة إلى أخرى لا يعني بالضرورة قفزة نوعية في الواقع الميداني، بل تغيرا في الموقع النسبي داخل الطيف العالمي.

3. تبسيط المقاربة القائمة على المخاطر

يناقش تقرير مؤشر بازل لسنة 2025 إحدى الإشكاليات الجوهرية في الممارسة العملية لمكافحة غسل الأموال، والتي تهم الاتجاه نحو مقاربة تركز بشكل شبه حصري على ما هو عالي المخاطر وتتعامل مع بقية الحالات باعتبارها مشتبها فيها افتراضيا حيث يؤدي هذا النمط إلى تضخم أعباء الامتثال وإلى توجيه الموارد نحو مساحات لا تمثل بالضرورة أعلى مستويات التهديد.

ويعكس التحول المفاهيمي من الملاءمة إلى التناسب في توصيات FATF محاولة لإعادة التوازن إلى المقاربة القائمة على المخاطر، فالتناسب يعني أن شدة التدابير يجب أن تتغير تبعا لمستوى الخطر لا أن تبقى ثابتة عبر جميع الحالات. غير أن التطبيق العملي لهذا المبدأ يصطدم بغياب تعريفات دقيقة لما يشكل خطرا أقل، وبحذر المؤسسات المالية من استخدام إجراءات مبسطة خوفا من المساءلة الرقابية.

في هذا السياق، يقدم المؤشر نفسه كأداة مساعدة لإعادة بناء الثقة في فكرة التمييز بين مستويات الخطر عبر تصنيف أكثر تدرجا وارتباطا بالبيانات. ولا تكمن الأهمية هنا فقط في تسهيل الامتثال بل أيضا في الحد من ظاهرة إزالة المخاطر التي تؤدي إلى إقصاء قطاعات أو دول بأكملها من النظام المالي الرسمي، وهو ما قد يدفع الأنشطة الاقتصادية نحو قنوات غير رسمية أكثر هشاشة وأعلى خطورة.

4. تقييم المخاطر الوطنية المرتبطة بالأصول الافتراضية

ينطلق تقرير مؤشر بازل لسنة 2025 من مسلمة أساسية مفادها أن الأصول الافتراضية لم تعد ظاهرة هامشية بل أصبحت جزءا بنيويا من المشهد المالي العالمي وبالتالي من منظومة المخاطر المرتبطة به. غير أن التقرير يتجنب الوقوع في فخ شيطنة التكنولوجيا ويؤكد أن المشكلة ليست في الأداة في حد ذاتها بل في البيئة التنظيمية والمؤسسية التي تستخدم داخلها.

ويشير التقرير إلى أن الصعوبة الكبرى في تقييم مخاطر الأصول الافتراضية على المستوى الوطني تكمن في الطابع العابر للحدود لهذه الأصول وفي تعدد الفاعلين غير الخاضعين للتنظيم التقليديحيث يفرغ هذا المعطى مفهوم الموقع الجغرافي للخطر من جزء كبير من معناه، ويجعل التقييمات الوطنية بطبيعتها ناقصة.

مع ذلك، يطرح التقرير مقاربة غير مباشرة تقوم على فكرة أن الجرائم المرتبطة بالأصول الافتراضية تستغل نفس مواطن الضعف البنيوية التي تستغلها الجرائم المالية التقليدية. وبالتالي، فإن تحسين مؤشرات الشفافية المالية والحد من الفساد وتعزيز استقلال القضاء سيؤدي بالضرورة إلى تقليص مخاطر إساءة استخدام الأصول الافتراضية حتى في غياب مؤشر متخصص.

5. الدرجات والترتيب

يترجم تقرير مؤشر بازل لسنة 2025 المنهجية المركبة المعتمدة إلى صورة رقمية قابلة للمقارنة، لكنه في الوقت ذاته يشير إلى أنه يعد من أكثر أقسام التقرير عرضة لسوء الفهم إذا جرى التعامل معه بمنطق تنافسي أو تصنيفي مبسط. ويؤكد التقرير صراحة أن المؤشر لا يقيس الحجم الفعلي لغسل الأموال، بل يقيس قابلية الدولة للتعرض للمخاطر وقدرتها المؤسسية على مواجهتها وينتج عن ذلك أن ترتيب الدول لا يمثل حكما أخلاقيا أو اقتصاديا، وإنما تموضعا نسبيا داخل طيف مخاطر بنيوي متدرج.

ويلفت الانتباه استمرار تمركز دول مثل ميانمار وهايتي وجمهورية الكونغو الديمقراطية في قمة سلم المخاطر غير أن قراءة هذا المعطى تستوجب تجاوز التفسير القائم على ضعف الإطار القانوني فقط، والانتقال نحو تحليل أعمق يرتبط بهشاشة الدولة نفسها وتداخل النزاعات وضعف السيطرة الترابية واتساع الاقتصاد غير الرسمي، حيث تعاني الدول التي تعرف اضطرابات سياسية أو نزاعات ممتدة من نقص في الحد الأدنى من الاستقرار المؤسسي اللازم لتطبيق معايير FATF بفعالية، حتى عندما تعتمد نصوصا قانونية متقدمة شكليا.

في المقابل، تتصدر فنلندا قائمة أقل الدول عرضة لمخاطر غسل الأموال تليها آيسلندا وسان مارينو، غير أن تسجيل بعض هذه الدول ارتفاعا طفيفا في درجاتها رغم بقائها ضمن الفئة المنخفضة يكشف الطبيعة النسبية للمؤشر. فحتى الأنظمة التي توصف بالقوية ليست بمنأى عن تآكل تدريجي في بعض المؤشرات، خاصة تلك المرتبطة بالشفافية المالية أو المساءلة العامة، وهو ما ينسجم مع فكرة "الانجراف نحو الوسط" التي أبرزها التقرير في نتائجه الرئيسية.

هذا، ويتجلى المعطى الأكثر دلالة في التمركز الكثيف للدول داخل الفئة المتوسطة (4.70–6.08) إذ لا يمثل هذا التركز مجرد ظاهرة إحصائية بل يعكس واقعا عالميا مفاده أن غالبية الدول قطعت أشواطا كبيرة في الامتثال التشريعي، دون أن تبلغ بعد مستوى عاليا من الفعالية المؤسسية. وتشكل هذه الفئة منطقة انتقالية بين الامتثال الشكلي والصلابة الهيكلية، ما يعني أن التحدي الأساسي لم يعد متمثلا في سن القوانين بقدر ما يتمثل في تعزيز الإنفاذ وتقوية التنسيق بين المؤسسات وتحسين جودة البيانات وكذا تطوير أدوات التحليل المالي.

وتكشف المقارنة أيضا أن بعض الاقتصادات المتقدمة لا تحتل مراتب متقدمة جدا كما قد يفترض، وهو ما يدل على أن الانخراط العميق في النظام المالي العالمي يضاعف التعرض لمخاطر عابرة للحدود، مثل التدفقات المالية المعقدة وهياكل الشركات متعددة الطبقات وصناديق الاستثمار العابرة للقارات. ويؤدي

هذا الواقع إلى رفع سقف المتطلبات الرقابية بحيث يمكن أن ترتفع درجة المخاطر رغم قوة الاقتصاد إذا لم تُواكب هذه التعقيدات بأدوات إشراف متطورة.

بالنسبة إلى الدول متوسطة الترتيب، مثل المغرب بدرجة **5.04** يعكس موقعها داخل الفئة المتوسطة حالة توازن بين عناصر تقدم وأخرى لا تزال في حاجة إلى تعزيز. ويشير هذا الموقع إلى أن البنية القانونية والرقابية قطعت مسافة مهمة لكنها مطالبة بتقوية مجالات بعينها خاصة المرتبطة بالشفافية المالية وفعالية المتابعة القضائية. ويتيح هذا الوضع هامشا واسعا للتحسن من خلال تعميق جودة التنفيذ وتحسين التنسيق المؤسسي، دون الحاجة إلى إصلاحات جذرية شاملة.

وتكتسي قراءة التغيرات السنوية في الدرجات أهمية خاصة، إذ لا يعني تحسن درجة دولة ما بالضرورة انخفاض تعرضها الفعلي للمخاطر بل يعكس تحسنا نسبيا مقارنة بالعام السابق، كما لا يعني التراجع بالضرورة تدهورا بنيويا حادا، ويبرز هذا المعطى أن المؤشر يعكس حركة دينامية مستمرة وأن الاستقرار في الترتيب قد يعد في حد ذاته مؤشرا إيجابيا في سياق عالمي يتسم بتصاعد التعقيد والمخاطر.

6. التركيز الإقليمي

يمثل محور التركيز الإقليمي أحد أكثر أقسام تقرير Basel AML Index ثراء من الناحية التحليلية، لأنه ينقل النقاش من مستوى الدولة الفردية إلى مستوى الأنماط البنيوية المشتركة داخل الفضاءات الجغرافية. فالتقرير لا يتعامل مع الأقاليم كوحدات متجانسة بل يكشف عن تفاعلات معقدة بين التاريخ السياسي وبنية الاقتصاد ودرجة الاندماج في النظام المالي العالمي وطبيعة الضغوط الدولية، وهو ما يفسر اختلاف مسارات المخاطر بين منطقة وأخرى بل وداخل المنطقة الواحدة نفسها.

الاتحاد الأوروبي وأوروبا الغربية

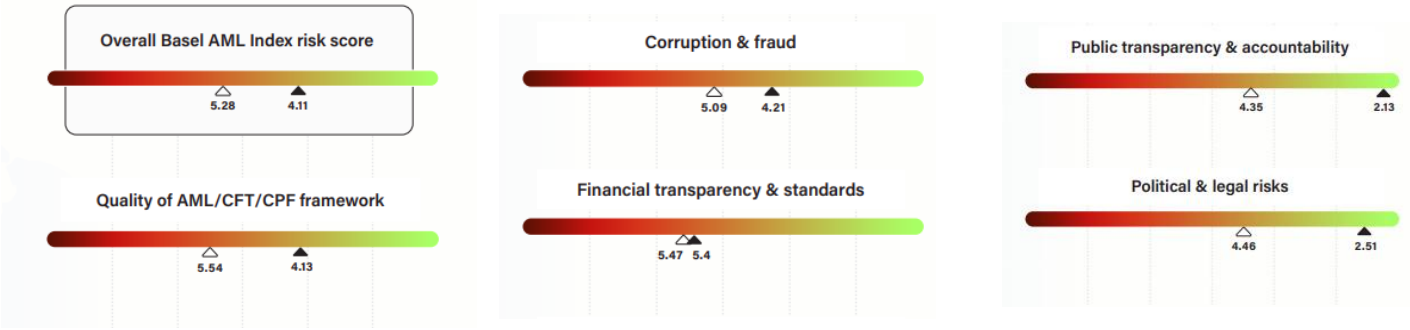

سجل الملف العام للمخاطر في المنطقة ارتفاعا طفيفا، في حين ظلت المتوسطات المتعلقة بجودة أطر AML/CFT دون تغيير، بما يدل على استمرار صلابة المعايير التنظيمية والتقنية المعتمدة. غير أن احتضان المنطقة لعدد كبير من المراكز المالية الكبرى يجعل أي تراجع نسبي في مؤشرات الشفافية المالية مثيرا للقلق لما يحمله من قابلية أكبر لاستغلال التعقيد المالي في إخفاء التدفقات غير المشروعة. كما ارتفعت مخاطر الفساد والاحتيال بشكل محدود، مقابل تحسن في شفافية القطاع العام واستقرار نسبي في المخاطر السياسية والقانونية وهو ما يعكس توازنا هشا بين عناصر قوة مؤسسية قائمة وتحديات متنامية في مجال النزاهة والشفافية المالية.

أوروبا الشرقية وآسيا الوسطى

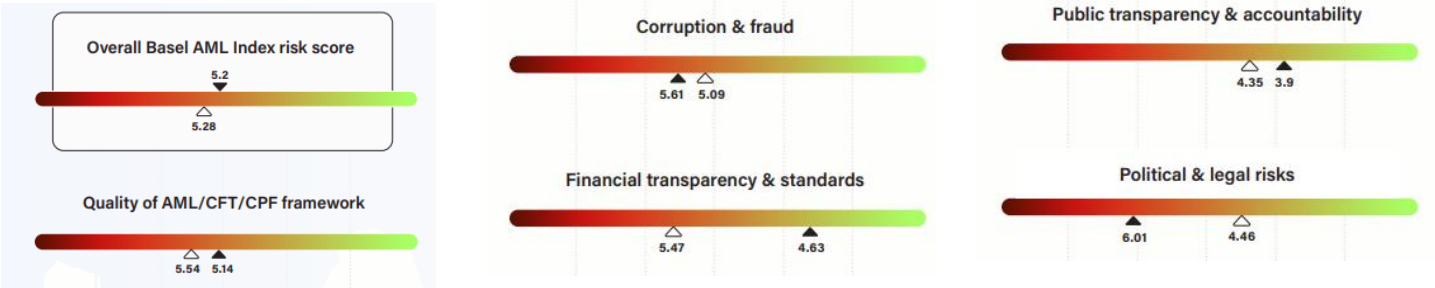

اتسعت التغطية الإقليمية هذا العام بإضافة البوسنة والهرسك غير أن عددا من المؤشرات سجل تراجعا، ولا سيما تلك المتعلقة بالشفافية المالية والمعايير بما يشير إلى تنامي مواطن الضعف في الإفصاح المالي وفي شفافية الملكية المستفيدة. وظلت المخاطر السياسية والقانونية تعد المجال الأضعف مقارنة ببقية المجالات في ظل الضغوط المتزايدة على سيادة القانون والحريات المدنية حيث أسهمت هذه التحولات مجتمعة في تسجيل ارتفاع طفيف في متوسط مستوى المخاطر الإقليمي.

شرق آسيا والمحيط الهادئ

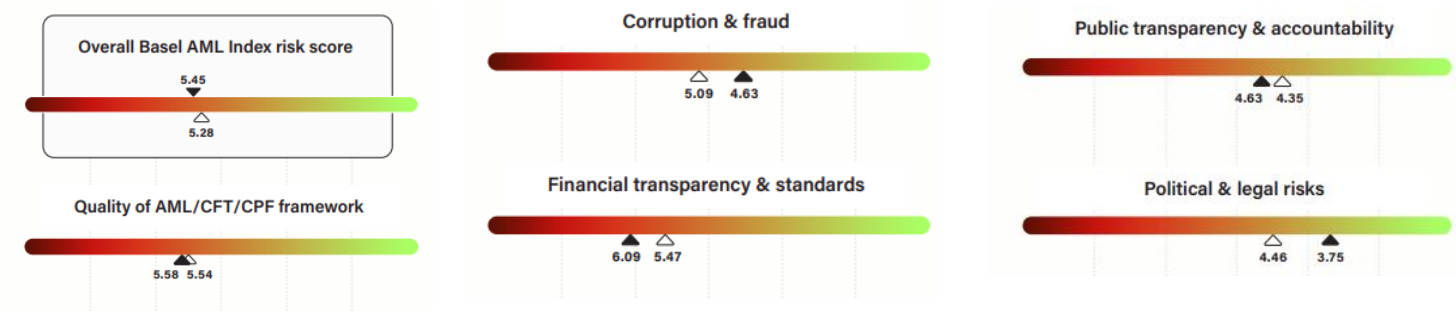

اتسعت التغطية الإقليمية في المنطقة بإضافة جزر مارشال وناورو وبابوا غينيا الجديدة وتيمور-ليست، مع استمرار اتسامها بدرجة عالية من التنوع تجمع بين دول ذات مستويات مخاطر مرتفعة وأخرى ذات أداء قوي ويعكس هذا التنوع تفاوتا واسعا في فعالية تنفيذ توصيات FATF بين دول المنطقة. وسجل متوسط المخاطر انخفاضا طفيفا مدفوعا بتحسن أطر AML/CFT/CPF، وبمكاسب محدودة في مؤشرات تصورات الفساد والشفافية المالية والمخاطر السياسية والقانونية. في المقابل، ارتفعت المخاطر المرتبطة بالشفافية والمساءلة العامة ما يشير إلى استمرار تحديات بنيوية في مجال الحوكمة والانفتاح المؤسسي.

أمريكا اللاتينية والكاريبي

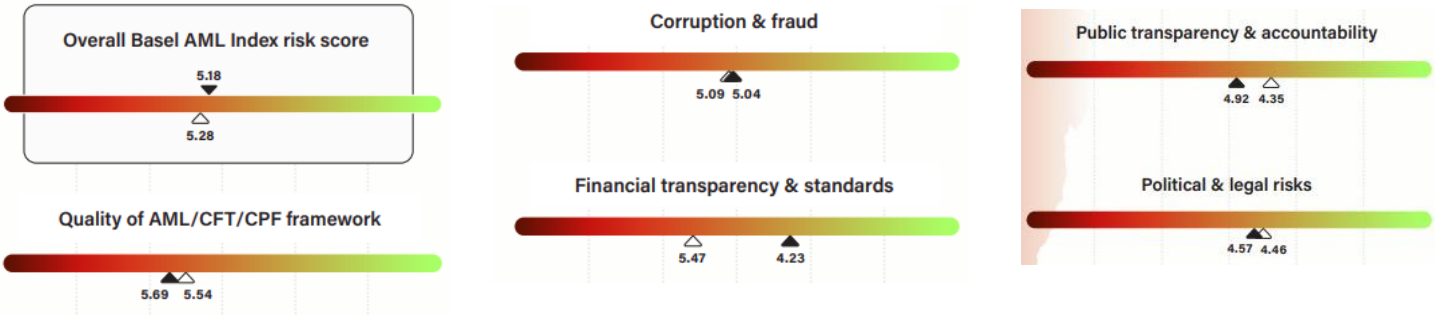

اتسع نطاق التغطية الجغرافية في المنطقة بإضافة الأرجنتين وبليز وغيانا، غير أن مستوى المخاطر الإجمالي ظل في مجمله قريبا من مستواه خلال السنة الماضية. وسجل تقدم محدود في جودة أطر AML/CFT/CPF إلى جانب تحسن طفيف في العوامل السياسية والقانونية، بما يعكس جهودا متدرجة لتعزيز البنية التنظيمية والمؤسسية. في المقابل، برز تراجع ملحوظ في مجال الشفافية المالية والمعايير وتراجع طفيف في شفافية القطاع العام، وهو ما يحد من الأثر العملي لهذه التحسينات ويشير إلى استمرار مواطن ضعف بنيوية في البيئة المالية والإدارية للمنطقة.

الشرق الأوسط وشمال إفريقيا

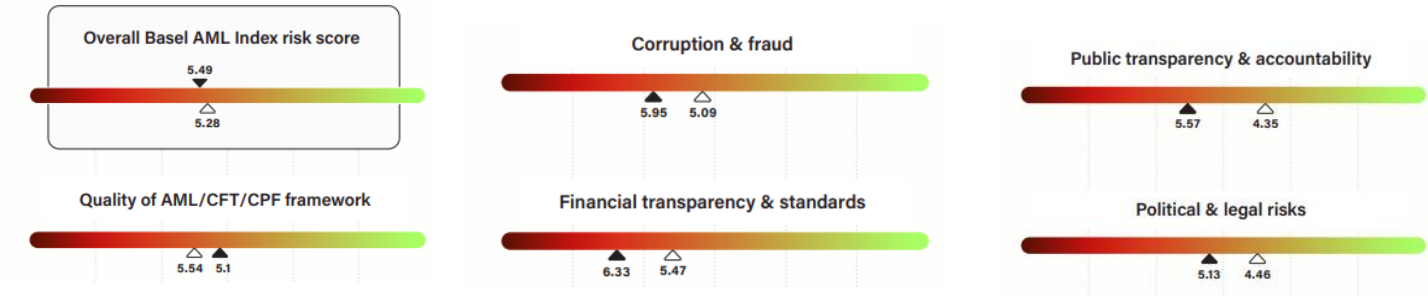

اتسعت التغطية بإضافة عمان وجيبوتي والعراق، وأسهمت هذه الإضافة في تسجيل ارتفاع طفيف في متوسط مستوى المخاطر الإقليمي، ورغم أن الشفافية المالية لا تزال تمثل نقطة الضعف الأبرز في المنطقة فإن الدرجات المسجلة في هذا المجال عرفت تحسنا فعليا، إلى جانب تحسن في مؤشرات تصورات الفساد في حين شهدت مجالات أخرى تراجعا نسبيا بما يعكس تباينا في مسارات الإصلاح واختلالا في توازن التقدم بين مكونات المنظومة بالمنطقة.

هذا، وتحصل المغرب على نقطة 5.04 وهو ما يعكس تموضعه ضمن الفئة المتوسطة التي تجمع بين مؤشرات تقدم ملموسة ونقاط ضعف ما تزال تتطلب معالجة، ويدل هذا التموقع على أن البنية القانونية والرقابية حققت تطورا كبيرا لكنها تظل مطالبة بتعزيز مجالات محددة، ولا سيما ما يتعلق بالشفافية المالية ونجاعة المتابعة القضائية. كما يفتح هذا الوضع مجالا واسعا للتحسن عبر الارتقاء بجودة التنفيذ وتعميق التنسيق المؤسسي، دون أن يستدعي ذلك بالضرورة إطلاق إصلاحات جذرية شاملة.

إفريقيا جنوب الصحراء

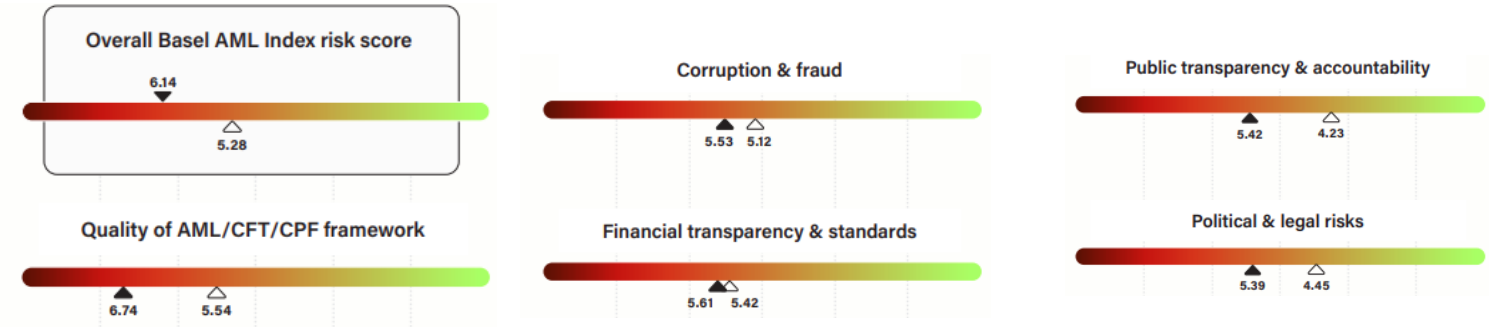

اتسعت التغطية في المنطقة بإضافة غينيا الاستوائية وساو تومي وبرينسيب، كما أسهم خروج ست دول من اللائحة الرمادية لـ FATF خلال سنة 2025 في تحسين الأداء العام للمنطقة. وتبرز مؤشرات إيجابية عبر عدة

مجالات أساسية لاسيما أطرAML/CFT/CPF ومخاطر الفساد والشفافية المالية، بما يعكس تقدما تدريجيا في بناء القدرات المؤسسية. في المقابل، سجلت المخاطر السياسية والقانونية ارتفاعاً طفيفاً، وهو ما يدل على استمرار الضغوط البنيوية في هذين المجالين رغم التحسن المسجل في مكونات أخرى.

أمريكا الشمالية

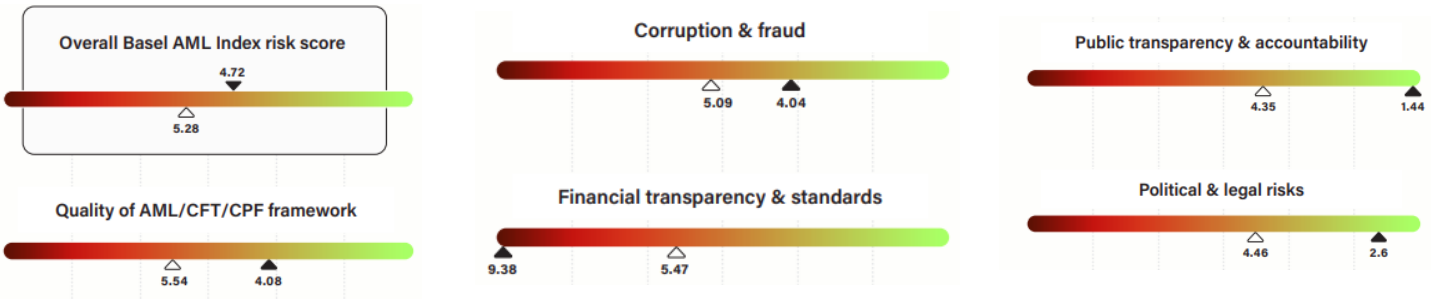

سجل مستوى المخاطر الإجمالي في كل من الولايات المتحدة وكندا ارتفاعا خلال مؤشر هذا العام فبينما ظلت الدرجات المتعلقة بأطر AML/CFT/CPF وبالشفافية العامة دون تغيير، اتجهت عدة مؤشرات أخرى نحو مستويات أعلى من المخاطر، وسجل الارتفاع الأبرز في مجال الشفافية المالية إلى جانب زيادات أكثر اعتدالا في مخاطر الفساد وفي المخاطر السياسية والقانونية، بما يعكس تنامي الضغوط المرتبطة بتعقد النظام المالي واتساع التحديات العابرة للحدود.

جنوب آسيا

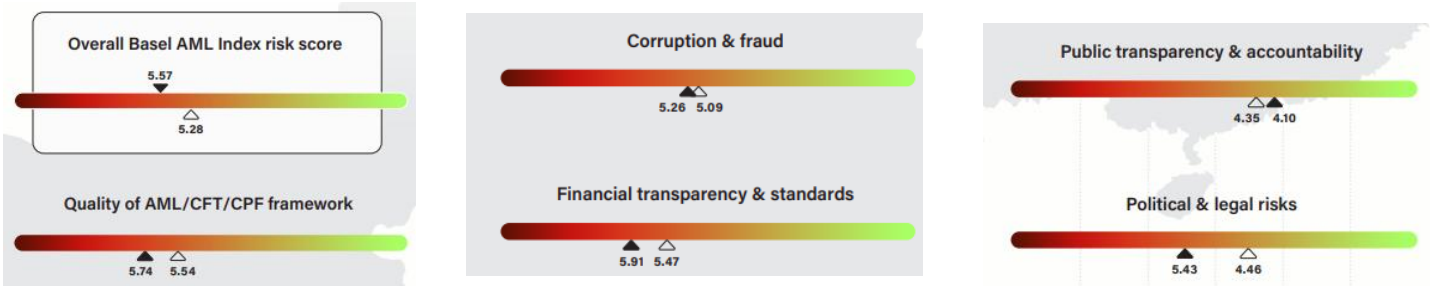

ظل الأداء العام للمنطقة إلى حد كبير قريبا من مستواه خلال السنة الماضية فقد توازن ارتفاع مخاطر الشفافية المالية مع تحسن أطرAML/CFT/CPF ، إلى جانب تراجع محدود في مخاطر الفساد والمخاطر السياسية والقانونية. ونتيجة لهذا التوازن بين اتجاهات متعاكسة استقر الملف العام للمخاطر في المنطقة بشكل شبه ثابت دون تغيرات جوهرية.